

في النار فوجبت الاستقامة رجاءاً بما تدينه من ذلك بخلاف  
 تارك الصلاة فان عفوبته اخف لكونه يقبل حيا  
 بل مفتحي ما قاله النووي في فتاويه من كون  
 الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكتابة  
 لانه قد خذ علي هذه الخيرية والمستقبل لم يخاطب  
 به ونوبته على الفور لان الامهال يودي الي التخير  
 صلوات **وان قال بان امتثال الامر واصله** تخطي  
 سبيله من غير قتل فان قيل خذ هذا القتل  
 والحد ولا يشقظ بالتوبة اجيب بان هذا  
 القتل لا يصب في الحد ووالذي وضع عفوبته على  
 معصية سابقة بل خلا على ما توجه عليه من  
 الحق ولهذا الاخلاف في سقوطه بالفعل الذي هو  
 توبة ولا يتخير على الاخلاف في سقوط الحد بالتوبة  
 على العواصب **والا اي وان لم ينسب قتل** بالسيف  
 ان لم ينسب عذرا **احد** الا كالحق الصريح امرت  
 ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله  
 وان محمداً رسول الله ويعملوا الصلاة ويؤتوا الزكاة  
 فاذا فعلوا ذلك عصمو امي واهل بي واموالهم الا  
 بحق الاسلام وحسابهم علي انفسهم فان ابدى عذرا  
 كان قال بتركها ناسلاً او المبرود او نحو ذلك  
 من الاعذار صحيحة كانت في نفس الامر او باطلة

توفي في سنة ١٢٤٦  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٤٦  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين

لم يقبل لانه لم يتحقق منه تعمد تاخيرها عن الوقت  
 بغير عذر ولكن نامره لما بعد ذكر العذر وجوباً في  
 العذر والباطل ونذبا في الصحيح بان نقول له صل  
 فان امتنع لم يقبل ذلك فان قال بقدمت تركها بلا عذر  
 قتال سوا قال ولم اصلها وسكت لتحقق جنابته  
 بتعمد التاخير ويقبل تارك الطهارة للصلاة  
 لانه ترك لها وميئاس بالطهارة الا وكان وسائر  
 الشروط ومحله فيها لا خلاف فيه وفيه خلاف  
 واو خلاف القوي ففي وقت اوي القتل لو ترك  
 فاقتل الطهور من الصلاة تعمد او لمس المرأة او  
 نوحاً ولم يزوجها في وقتها لا يقبل لان جواز  
 صلته مختلف فيه والصحيح قتله وجوباً  
 بصلاة فقط لظاهر الخبر بشرط اخراجها عن  
 وقت الضرورة فيما له وقت ضروريان يجمع  
 مع الثانية في وقتها فلا يقبل بترك الطاهر  
 حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر  
 ويقبل في الصبح بطول الشمس وفي العصر في  
 وفي العشاء بطول الفجر وطالب باذائها اذا  
 ضاق وقتها او يوعده بالقتل ان اخرجها عن  
 الوقت فان اصر واخرج استوجب القتل تقول  
 الروضة يقبل بتركها اذا ضاق وقتها بحكم

او مس شافعي الا لاصح

توفي وقت الضرورة كذا في حط الوضوء  
 في كتاب الصلاة التمهيد في وقت  
 العذر قال علي الترمذي صحيح